

التمويل وآثاره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

الدكتور : جنيدي مراد

أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 3

ملخص:

حاولنا في هذه الورقة، ومن خلال تصميم نموذج قياسي اقتصادي دراسة أثر كل من متغيرات السياسات الاقتصادية المطبقة على سيرونة النمو الاقتصادي في الجزائر. وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى البحث واستقصاء أثر طريقة التمويل على الفعالية المرجوة من تطبيق السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010). ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار باستعمال المتغيرات الاقتصادية الكلية (النتائج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الإيرادات البترولية، عرض النقود). وقد تم تكييف النظرية الاقتصادية مع خاصية مهمة للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في الاعتماد على المحروقات لتمويل الإنفاق الحكومي من خلال استخدام بعض الأساليب القياسية لاختبار انطباق النظرية الاقتصادية، كما تم تطبيق اختبار ديكي فولر لمعرفة ما إذا كان متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، فتبين أنها غير مستقرة بمستوياتها ولكنها تصبح مستقرة عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية تؤثر بشكل ايجابي وقوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وأن طريقة التمويل الأساسية التي يستخدمها الاقتصاد الجزائري لتمويل الإنفاق الحكومي تتمثل في الإيرادات النفطية ثم يأتي بعد ذلك العرض النقدي وكل منهما يختلف عن الآخر من حيث سرعة التأثير على النمو الاقتصادي.

المقدمة:

تعتبر كل من السياستين المالية والنقدية من أهم المواضيع التي تشغل بال كثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرارات في كثير من الدول. وتكمن أهميتها في الآثار التي تنتج عنها والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في كثير من الأمور سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

لقد شهدت بداية الألفية الجديدة تطورات اقتصادية ساهمت في تفعيل دور السياسات الاقتصادية وذلك لإيجاد البيئة المناسبة للاستقرار الاقتصادي. من أبرز هذه التطورات مواصلة الجزائر إصلاحاتها الاقتصادية الهادفة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة للاقتصاد، وكذا تحقيق النمو الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث اعتمدت خلال فترة السبعينات والثمانينات على مداخيل المحروقات من خلال سياسة

إنفاق توسعية، ثم بعد ذلك تراجع هذه السياسة بعد تراجع أسعار البترول وهكذا بقيت هذه السياسة تتأرجح بين الانكماش والتوسع تارة وهذا حسب تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي.

وبالتالي تكمن إشكالية الدراسة في الصعوبات والتحديات الكثيرة التي تواجه الاقتصاد الجزائري المتمثلة أساسا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، التحكم في عجز الموازنة، محاربة التضخم، البطالة، وانتشار الفقر، وتفاقم مشكلة المديونية، وهذا من خلال الاستمرار في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية الناجمة. حاولنا في هذا البحث الإجابة عن السؤال الأساسي لإشكالية الدراسة المتمثلة في " ما هي فعالية أثر سياسة التمويل على النمو الاقتصادي في الجزائر.؟ "

أهداف الدراسة:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى تقييم مدى نجاح تطبيق السياسات الاقتصادية في تحسين واقع الاقتصاد الجزائري من عدمه، والوقوف على أبعاد القوة والضعف في سياسات التمويل المطبقة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
الفرضية الثانية: إن السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي والإيرادات البترولية تؤثر إيجابا على النشاط الاقتصادي الذي يمثل بالناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها أحد أهم المجالات الاقتصادية، ذلك بتقييم وتقدير مدى فعالية تطبيق هذه السياسات على واقع الاقتصاد وبالتالي على النمو الاقتصادي.
- أهمية السياسات المالية والنقدية في تحريك النشاط الاقتصادي، والجزائر كغيرها من البلدان تعول عليها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية.

1- السياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن اقتصاد السوق يختلف في الوقت الحالي عن بداية القرن الماضي، وإن الدعوة للعودة نحو اقتصاد السوق ليس تهميش لدور الدولة الاقتصادي، وإنما هو قيام الدولة بدور الإنتاج، وتخليها عن دورها الأساسي في رسم السياسات الاقتصادية.

لقد اتجه العديد من الدول في الآونة الأخيرة على اعتماد سياسات اقتصادية بهدف تنظيم أوضاعها، وكان أهم أهدافها تشجيع النمو الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة، بالإضافة إلى إصلاح القطاع المالي خصوصا ما تعلق بالبنك المركزي، حيث كان الشرط الضروري لتحقيق سياسات نقدية متوازنة⁽¹⁾.

تعد هذه السياسات من المكونات الأساسية للسياسة الإقتصادية الكلية للدولة، حيث تضع الدولة أهدافها الإقتصادية وتسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل السياستين المالية والنقدية، حيث تشكلان معا سياسات إدارة الطلب، والهدف هو الوصول إلى الإنتاج عند مستوى أقرب إلى التشغيل الكامل ومستوى معين للأسعار في الاقتصاد⁽²⁾.

يمكن أن نلخص مراحل هذه النظرة إلى فعالية السياسات المالية والنقدية في الفكر الإقتصادي عبر مراحل وفترات كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة باستقلالية السياسات المالية والنقدية وهذا بداية القرن الماضي والتي غلب عليها التحليل الإقتصادي الكلاسيكي في رسم السياسات ، ومع حدوث الأزمات الإقتصادية الكبيرة التي طبعت تلك الفترة، قد أثبتت عدم قدرة آلية السوق وحدها.

- **المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي في الفترة ما بين الحربين الذي أعطى دورا كبيرا للدولة وتدخلها عن طريق السياسة المالية أولا، ثم النقدية.

- **المرحلة الثالثة:** وقد تميزت هذه المرحلة بموجة النقديين بزعامة فريدمان، التي حركت سرعة الفكر الإقتصادي للوراء مرة أخرى، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الإقتصادي.

- **المرحلة الرابعة:** تميزت بجدل بين أنصار كل من السياستين المالية والنقدية، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الإقتصادي، فيرى أنصار السياسة النقدية بفعاليتها وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أي قدرة على التأثير على الخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار.

بين هذا وذاك ظهر فريق ثالث يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام أحدهما لا يغني عن السياسة الأخرى، وهذا لمعالجة الأزمات الإقتصادية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، ولكل منهما فعاليتها حسب الظروف الإقتصادية السائدة، وكما نجد أن معظم السياسات الإقتصادية التي تبنتها وطبقها العديد من الدول أعطت لكل من السياسة المالية والنقدية الدور الذي يمكن أن تقوم به، ولكن ليس بعيدا عن السياسة الإقتصادية الكلية، وبالتالي برزت أهمية التكامل والتنسيق بين السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة من تلك البرامج الإقتصادية المطبقة.⁽³⁾

2- تعريفات السياسة المالية:

لقد اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (fisc) وتعني حافظة النقود، ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية، حيث عرفها البعض على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة، بينما عرفها البعض على أنها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي⁽⁴⁾ وتتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل الوطني⁽⁵⁾، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية
- التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

3- السياسة المالية في الدول النامية:

تعاني الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز الموازنة العامة ويعود هذا العجز إلى ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي، إلى جانب ضعف الطاقة الضريبية. وزيادة أعباء الديون الخارجية.

إن السياسة المالية تعد أداة جد هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بطء تحرك القطاع الخاص وتحركه بشكل غير ملائم في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاف سريع من أوضاع الركود لإعادة ثقة القطاع الخاص في الأوضاع الاقتصادية⁽⁶⁾. ومن الملاحظ أن السياسة المالية ارتبطت كثيرا مع مفهوم الطلب الكلي والطلب الفعال.

4- أثر سياسات التمويل على النشاط الاقتصادي:

يمكن للدولة أن تتدخل في تحديد وضبط الأسعار وهذا من خلال امتلاكها للجهاز الإنتاجي، أو من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية، وخاصة أسعار الصرف وكذا أسعار الفائدة، أو أدوات السياسة المالية كسياسة الانفاق العام والإيرادات الضريبية⁽⁷⁾.

لقد أكدت كل من النظرية الكينزية، ونظرية الحافظة المالية، وكذا النظرية النقدية الحديثة على أهمية الدور الذي يمكن للسياسات المالية والتمويلية أن تقوم به من حيث توجيه النشاط الاقتصادي، وكذا التأثير فيه، وذلك من خلال أدواتها ومتغيراتها المختلفة⁽⁸⁾.

فقد أكدت هذه النظرية بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن للنقود أن تؤثر بها على المتغيرات، هي سعر الفائدة، حيث يعتبر الأداة الرئيسية التي يمكن للسياسة النقدية، والتمويلية أن تتقل بواسطتها تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي.

5- السياسات الاقتصادية والنمو:

يعد تحقيق النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات الاقتصادية المطبقة في أي بلد، حيث تلعب السياسة المالية من خلال الإيرادات والإنفاق الحكومي دورا مهما في التأثير في مستوى الدخل الوطني، وكذا على الطلب الكلي، وذلك من خلال الطلب الحكومي على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية لتحقيق الاستقرار. وبالتالي الوصول إلى حجم من الدخل القومي في مستوى التشغيل الكامل، ويكون ذلك عن طريق الرفع من حجم النفقات الحكومية مقابل الإيرادات وهذا في حالة الكساد، وإتباع سياسة مالية معاكسة في حالة التضخم⁽⁹⁾.

يمكن للسياسات المالية والنقدية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، حيث تؤثر الأولى على النمو من خلال التغيرات في أدوات الضريبة والإنفاق، وتؤثر الثانية من خلال عرض النقد وسعر الفائدة، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يعد أحد المجالات التي يجب على السلطات المالية والنقدية أن تتسق فيما بينهما لتحقيق معدلات مقبولة.

6- التمويل عن طريق الإيرادات النفطية:

تعتمد المالية العامة في العديد من الدول على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الانفاق الحكومي حيث أنه في فترة الطفرة النفطية تتكون احتياطات مالية تم استثمار جزء منها في الدول المتقدمة، وعندما بدأ انحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى الاحتياطات لتمويل العجز، ولكن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في تحديد حجم إنتاج النفط وأسعاره، وإذا كانت إيرادات النفط كبيرة فان الانفاق الحكومي يتعاظم ويزداد، حيث لم يكن موجها إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجها إلى

الاستهلاك، وبعد ذلك تقلص الانفاق مع تراجع الإيرادات البترولية وبعد مرور العديد من السنوات مازال الاعتماد على النفط كبيرا حيث لم يتم اتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الاعتماد لعدم وجود توجه تنموي سليم⁽¹⁰⁾ ، ولقد شهدت أسعار النفط بداية القرن الحالي ارتفاعا كبيرا حيث أدى هذا الارتفاع إلى زيادة كبيرة في الإيرادات أدت بدورها إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة، ولكن ما لبثت أن تحولت إلى عجز بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي، رغم ذلك نجد أن الدول المصدرة للنفط قد قامت بالحد من الانفاق وذلك نظرا لتأثر النمو الاقتصادي والأداء المالي في هذه الدول من وراء تقلبات أسعار النفط.

7- السياسة التنموية للاقتصاد الجزائري:

لقد عرف اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصاديات الدول النامية تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات، وبالتالي تغيير القرارات والسياسات الاقتصادية المطبقة ، حيث تبنت الجزائر النهج الاشتراكي كنموذج للتنمية الاقتصادية، حيث ركزت فيه على قطاعي الصناعة والزراعة وذلك لغرض إحداث التنمية الشاملة، وكان الوضع الاقتصادي العالمي لسوق النفط في ذلك الوقت مريحا، وقد حكم على هذه التجربة بأنها قليلة الفعالية ومكلفة، لذلك كان يجب إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص بإتباع إصلاحات ذاتية مبنية على الأسعار كمؤشرات نسبية.

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى قبل الشروع في برنامج الإصلاح تركز أساسا على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، وتميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن هذه المرحلة تميزت بالبطء والمحدودية كما أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة وهذا مما استدعى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999 عرفت فيها أسعار النفط بعض الارتفاع وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، بتنفيذ برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2010)⁽¹¹⁾.

7-1- مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر:

لقد تميزت مرحلة ما بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالارتفاع المتواصل والكبير لأسعار النفط أو ما يعرف بالطفرة البترولية وذلك ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تم التحكم في معدل التضخم وذلك في حدود (0.3%، 4.5%) وهذا ما بين سنة (2000-2007)، ويعود هذا إلى السياسة الحذرة التي انتهجتها الحكومة من جهة، وكذا أثر ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، وقد سمح التحكم في معدل التضخم من تفعيل الاقتصاد بشكل جيد وهذا ما تجسد في ارتفاع معدلات النمو خلال هذه الفترة، فقد كان متوسط معدل النمو للفترة (1999-2007) يقدر بـ 4.25%⁽¹²⁾

كما قد ساهم هذا في عودة معدلات النمو للارتفاع مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط، أما بالنسبة للقطاعات المساهمة في النمو بشكل أساسي فقد تمثلت في قطاع البناء والأشغال العمومية والزراعة، بينما عرف القطاع الصناعي تراجعاً خلال هذه المرحلة⁽¹³⁾، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(1) مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للفترة(1999-2007)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم%	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
معدل النمو	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	3.6	4.8
البطالة%	29.2	31.1	27.3	25.7	23.7	17.7	15.4	15	11
التوازن الخارجي	-2.38	7.57	6.19	3.65	7.44	9.25	16.95	17.93	20.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، البنك المركزي.

8- النموذج القياسي لاختبار فعالية سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي:

نتناول من خلال هذه الدراسة جانب التحليل الكمي للتفاعل بين السياسات الاقتصادية وأثارها على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2010)، وهذا باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، من خلال بناء نموذج اقتصادي يعتمد على الأساس النظري والعملي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة لنتمكن من معرفة مدى تأثير سياسات تمويل الاقتصاد الوطني على النمو الاقتصادي.

سوف نعتمد في تقديرنا لهذا التفاعل على نموذج الانحدار الذاتي وكذا اختبار السببية وهذا من أجل التوصل إلى معرفة مدى التفاعل بين متغيرات السياسات الاقتصادية والممثلة بالمتغيرات التالية (الإنفاق الحكومي، الإيرادات البترولية، عرض النقود)، وكذا الناتج الإجمالي المحلي. حيث يمكن كتابة نموذج الانحدار باستخدام المتغيرات التالية⁽¹⁴⁾:

$$Y = (LGDPF ; LGBF ; LTP ; LM2)$$

LGDPF: لوغاريتم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي

LGBF : لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي.

LTP : لوغاريتم الإيرادات البترولية.

LM2 : لوغاريتم عرض النقد.

بعد استخراج النتائج من خلال اختبار (ديكي- فولر) على المتغيرات المدروسة وجدنا أنها غير مستقرة بمستوياتها، ولكن معظم هذه المتغيرات تصبح في حالة استقرار بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهي مستقرة من الدرجة الأولى.

حسب نتائج التقدير يمكن القول أن كل السلاسل لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام، ولا الجذر الأحادي، ولكن وجود الثابت في بعض السلاسل المستخدمة لأن القيم المحسوبة كلها أكبر من القيم المجدولة وهذا عند مستوى المعنوية 5%.

لقد جاءت نتائج تحديد عدد فترات التأخير الزمني للمتغيرات المدروسة في النموذج VAR، والذي يبين أن أدنى قيمة لكل من معياري (AIC) و (SC) هي عند فترات تأخير زمني يساوي إلى (1)، وبالتالي سنختار عدد فترات التباطؤ الزمني يساوي (1) وهذا ما يتلاءم مع البيانات السنوية وفترة الدراسة، وهذا ما ينسجم مع العديد من الدراسات التي اختارت عدد فترات قريبة من هذا العدد، وهذا من أجل الوصول إلى مدى تفاعل المتغيرات فيما بينها بتباطؤ زمني.

من خلال نتائج التقدير نستطيع أن نكتب معادلة الانحدار للناتج الداخلي الإجمالي في شكل المعادلة التالية:

$$\text{LGDPF} = 0.927 + 0.497 \cdot \text{LGBF} + 0.452 \cdot \text{LTP} + 0.092 \cdot \text{LM2}$$

S-d :	(1.17)	(0.12)	(0.17)	(0.13)
t- stat :	(5.16)	(4.12)	(2.52)	(0.70)
R ² = 0.99	D.W= 1.02	F- Stat= 3032.53		

لقد تم الأخذ في هذا النموذج الانفاق الحكومي كمتغير السياسة المالية وعرض النقد كمثل السياسة النقدية، وتقوم الدراسة بتكييف هذا النموذج مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية (LTP) كمتغير ثالث يمثل القطاع الخارجي.

لقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) وبفحص المعلمات المقدرّة تبين وجود معلمات غير معنوية إحصائياً ولا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصادياً، وهي معلمة عرض النقود وباستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائياً، تم إعادة التقدير والتوصل إلى النموذج النهائي على الشكل التالي:

$$\text{LGDPF} = 0.980 + 0.518 \cdot \text{LGBF} + 0.530 \cdot \text{LTP}$$

S-d :	(1.16)	(0.11)	(0.13)
t- stat :	(4.09)	(2.82)	(2.66)
R ² = 0.99	D.W= 0.89	F- Stat= 4610.9	

-الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من الانفاق الحكومي والإيرادات الضريبية (الإيرادات العادية والبتروولية) وكذا كمية النقود ومعدل الفائدة كمتغيرات مستقلة تمثل السياسة المالية والنقدية، وهذا ما يظهره معامل الارتباط ($R^2 = 0.99$)، كما يشير هذا النموذج إلى أن 99% من التغيرات في الانفاق والإيرادات وكذا عرض النقود وسعر الفائدة، وهذا ما يوضحه معامل الارتباط وكذا اختبار فيشر وستودنت يبينان معنوية الدلالة الإحصائية لهذا النموذج.

- التفسير الاقتصادي للنموذج:

يبين هذا النموذج أن الإيرادات النفطية لها أثر كبير على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بقية المتغيرات ويتجلى لنا ذلك من خلال معامل الانحدار الذي يساوي (0.530) وهذا يعني أنه إذا زادت الإيرادات النفطية بمعدل دينار واحد فان الناتج المحلي يزداد بقيمة 0.53، كما نجد أن انحدار الانفاق الحكومي لا يبتعد كثيرا عن معامل انحدار الإيرادات البتروولية حيث يعني زيادة الانفاق الحكومي بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار 0.518. ومن خلال هذا النموذج نلاحظ أن تأثير التغير في الإيرادات البتروولية أسرع من تأثير بقية المتغيرات يليه في ذلك الانفاق الحكومي. ونستنتج من خلال هذا التحليل أن تقارب معامل الانحدار لكل من الانفاق الحكومي والإيرادات النفطية دليل واضح على أن الارتباط الوثيق بينها، مما يعني أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي.

8- نتائج الدراسة القياسية:

لقد قامت الدراسة بمحاولة تقييم أثر السياسات التمويلية في الجزائر للفترة (1970-2010)، من خلال بناء نموذج قياسي باستعمال المتغيرات الكلية التي تمثل النشاط الاقتصادي (الناتج الإجمالي المحلي، الانفاق الحكومي، الإيرادات البتروولية وعرض النقود) وخلصنا من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

إن تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال أداتي الانفاق الحكومي والإيرادات البتروولية أقوى من تأثير السياسة النقدية، حيث بينت النتائج وجود علاقة سببية بين الانفاق العمومي والإيرادات البتروولية من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث يؤثر الانفاق الحكومي والإيرادات النفطية بشكل ايجابي وقوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا حسب النتائج السابقة والتي تفسرها طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد في تمويله على العائدات البتروولية والتي تتذبذب حسب

أسعار البترول. أما اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي فان عرض النقد غير معنوي بالنسبة للنموذج لأنه لا يعبر على الواقع الاقتصادي وعكس النظرية الاقتصادية.

إن طريقة التمويل الأساسية التي يستخدمها الاقتصاد الجزائري لتمويل الانفاق الحكومي تتمثل في الإيرادات النفطية يليها في ذلك العرض النقدي إلا أن استخدام العرض النقدي له أثر سريع على الانفاق الحكومي ومنه على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع الإيرادات النفطية، وبالتالي فان الأداة الأكثر فعالية هي الأداة التي يمكن التحكم فيها في إطار السياسة الاقتصادية.

الخاتمة:

- لقد تناولت هذه الدراسة إشكالية تقييم أثر فعالية سياسات تمويل الانفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية. وتوصلنا من خلالها إلى النتائج التالية:
- إن معدلات النمو الاقتصادي المحققة هي نتاج تطور الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي نتيجة زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو متغير غير تحكمي يخفي هشاشة الاقتصاد، ويجعله عرضة للهزات الاقتصادية، وبالتالي فأزمة الاقتصاد الجزائري هيكلية.
 - إن تحقيق النمو الاقتصادي لا يقع فقط على عاتق السياسات الاقتصادية المطبقة فحسب، بل انه يأتي نتيجة تضافر كافة السياسات بما فيها التجارية والاستثمارية.
 - إن النتائج المحققة في مؤشرات الاقتصاد الكلي ناتجة في تقديرنا إلى عوامل رئيسية لا تعود فقط إلى السياسات الاقتصادية المطبقة بقدر ما تعود إلى ظروف أخرى كتحسن المناخ السياسي الذي حرص في الداخل على تشديد الرقابة على العمل لرفع وتيرة الانجاز في مختلف القطاعات خصوصا في مجال البناء والأشغال العمومية، وفي نفس الوقت العمل على استتباب الأمن في الحياة العامة للمجتمع. وهو تحسن عززه أيضا التحسن في الأسعار الدولية للمحروقات التي تشكل متوسط 96% من الصادرات.
 - لقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي، كما أن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الانفاق لها أثر كبير في رفع قيمة مضاعف الانفاق وهذا بالمقارنة مع العمل المالي وبالتالي فان المصدر الأكثر استعمالا في الاقتصاد الجزائري لتمويل الانفاق الحكومي هي الإيرادات البترولية، إلا أن ما يعاب على هذا المصدر هو صعوبة التحكم فيه باعتباره يخضع لمعطيات السوق العالمي للنفط، كما أن استعمال الإصدار النقدي في تمويل الانفاق يمكن أن يؤدي إلى إحداث مشاكل للاقتصاد كالضغوط التضخمية.

في الأخير نستطيع القول أنه نظرا للارتباط القوي بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لابد من مراجعة هيكل الإيرادات العامة في الجزائر وتقليص الاعتماد على الجباية البترولية والانتقال إلى الاعتماد على الجباية الضريبية.

قائمة المراجع:

- 1- جمعة خليفة أحمد الزيادات، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية وآثارها على الاقتصادي الأردني، 1970-2009، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان 2010، ص 35.
- 2- عفيف عبد الكريم صندوق، "دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة جمهورية سورية العربية-"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، دمشق، 2005، ص 12.
- 3- لنفاصيل أكثر أنظر: حازم الببلاوي، التغيير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة، الجمهورية العربية المصرية، 1991. 2000.
- 4- محمد حسين الوادي، المالية العامة، عمان، دار الميسرة للنشر، 2000، ص 182
- 5- علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دمشق، دار الرضا، الطبعة الأولى، 2003 ص 192
- 6- ماجدة فنديل، الآثار الناجمة عن صدمات الانفاق الحكومي في الدول النامية، دراسات أوكسفورد للتنمية، المجلد 33، 02، 2005، ص 2
- 7- لانا عدنان معاينة، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في المجالين المالي والتمويلي في الأردن (1989-1997)، جامعة اليرموك، الأردن، عمان، 1995.
- 8- النابلسي، محمد سعيد، الإصلاح المالي والنقدي في الأردن بين الماضي والحاضر، عمان 1997، ص 123.
- 9- وليد الجديد، مؤسسات الإقراض المتخصصة الأردنية، الأردن، عمان 1997، ص 125.
- 10- أسامة عبد الرحمان، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 67، 70
- 11- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

12- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010. ص 233.

- لتفاصيل أكثر أنظر: محمد لكساسي، محافظ بنك الجزائر، دراسة حول الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

13-La banque d'Algérie, rapport 2007 :évolution économique et monétaire en Algérie, Alger,2008,p26 .

14- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و قرص البنك العالمي، إحصائيات 2009 - الديوان الوطني للإحصاء والمديرية العامة للدراسات الاستشرافية بوزارة المالية، سنة 2005.